



الملك محمد السادس

برئاسة السيد بن عبد الوكيل

بتاريخ 29 يناير 2019

دورية رقم: 5 س / ر ن ع

إلى السادة

الوكلاء العاميين للملك لدى محاكم الاستئناف؛

ووكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول تدابير الاعتقال الاحتياطي.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

فتبعا للتعليمات المتعددة، الموجهة إليكم بشأن ترشيد الاعتقال الاحتياطي، يشرفني أن أحيل عليكم قوائم تتعلق بإحصاء الأحكام الصادرة بإيقاف التنفيذ من طرف محاكم المملكة، في حق أشخاص معتقلين، طالبا منكم السعي إلى استحضار موقف القضاء من هذه القضايا، وذلك بالرجوع إلى الملفات القضائية المتعلقة بها بمحاكمكم.

كما أطلب منكم استحضار العمل القضائي، بالنسبة لقضايا المعتقلين التي تحكم بالبراءة أو بمجرد غرامة، وذلك خلال مرحلة اتخاذ قرار الإيداع بالسجن.

ورغم أن سلامة قراركم بالإيداع في السجن غير مرتبطة بالضرورة بالعمل القضائي الذي قد تؤثر فيه معطيات أخرى لاحقة للاعتقال وتراعيها المحاكم عند تطبيق العقوبة، كتنازل الأطراف، أو تصالحهم، أو ظهور أدلة جديدة، أو استعمال القضاة لسلطاتهم التقديرية في تفريد العقاب، فإن الاتجاه النهائي الذي يخصصه القضاء لقضايا الأشخاص الذين أصدرتهم في حقهم أوامر بالإيداع، أو التمستم من قضاة التحقيق أو المحاكم إصدارها في حقهم، يجب أن يستأثر باهتمامكم خلال اتخاذكم قراراً بالإيداع في السجن، الذي قد يكون في بعض الحالات غير ضروري ولا مناسب.

وبالنظر لما تشكله وضعية الاعتقال الاحتياطي من ثقل على السياسة الجنائية.

وبالنظر كذلك لما يترتب عنه من آلام للأشخاص الذين لا يكون ضروريا في حقهم. فإني أدعوكم لتتبع حالات الاعتقال الاحتياطي بصفة شخصية ومحاولة تأطير مساعدكم نحو استعمال هذه الآلية القانونية في أضيق الحدود باعتبارها تديراً استثنائياً. ومراجعة كافة قضايا المعتقلين التي تصدر فيها أحكام بالبراءة أو بمجرد غرامة، أو بعقوبة حبسية موقوفة

التنفيذ قصد استخلاص العبر منها، وملاءمة قراراتكم على أساسها حينما يتبين لكم أن تدير الإيداع في السجن كان تقديراً متشدداً.

وبالنظر إلى أن فحوى هذه الدورية هو تأطير استعمال قضاة النيابة العامة لسلطتهم التقديرية في اتخاذ أوامر الإيداع بالسجن، فإن رئاستكم تأمل أن تلامس هذه التعليمات ووعيكم الإنساني وتستحضر المصالح العليا للمجتمع وحمايته من الجريمة من جهة وقرينة البراءة من جهة ثانية. وأن تعملوا على ترسيخ هذه الثقافة في صفوف كافة قضاة النيابة العامة. وأن تعملوا على تبليغي بما قد يعترض تطبيقها من إشكاليات..

والسلام.